وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٤٦ لسنة ٢٠١٠ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

للعام المالى ٢٠٠٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين للغرفة التجارية لمحافظة الغربية الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية جلسة ٢٠١٠/٣/٢٩ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٠/٩/٢٣ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية عن العام المالى ٢٠٠٩ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٥١٨٢٥٥٣,٩٨ ج (فقط خمسة ملايين ومائة واثنان وثمانون ألفًا وخمسمائة وثلاثة وخمسون جنيهًا وثمانية وتسعون قرشًا لا غير) ، وبلغت جملة المصروفات مبلغ ١٦٢١٨٣٥,٧١ ج (فقط واحد مليون وستمائة وواحد وعشرون ألفًا وثمانمائة وخمسة وثلاثون جنيهًا وواحد وسبعون قرشًا لا غير) ، وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٣٥٦٠٧١٨,٢٧ ج (فقط ثلاثة ملايين وخمسمائة وستون ألفًا وسبعمائة وثمانية عشر جنيهًا وسبعة وعشرون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٩/١٢/٣١ مبلغ ٢١٧٧٣٥٥٦,٢١ ج (فقط واحد وعشرون مليونًا وسبعمائة وثلاثة وسبعون ألفًا وخمسمائة وستة وخمسون جنيهًا وواحد وعشرون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٠/٩/٢٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى